في العام 2019 .. على خلفية تحسن توقعات الطلب

«كامكو إنفست»: أسعار النفط تحقق أكبر مكاسب منذ ثلاثة أعوام

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام 2019

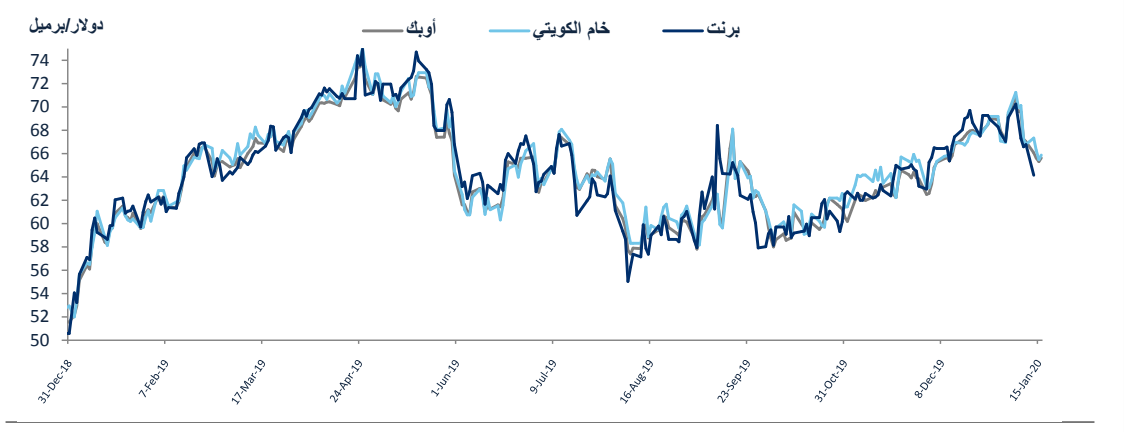

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر ديسمبر 2019 – (مليون برميل يومياً)

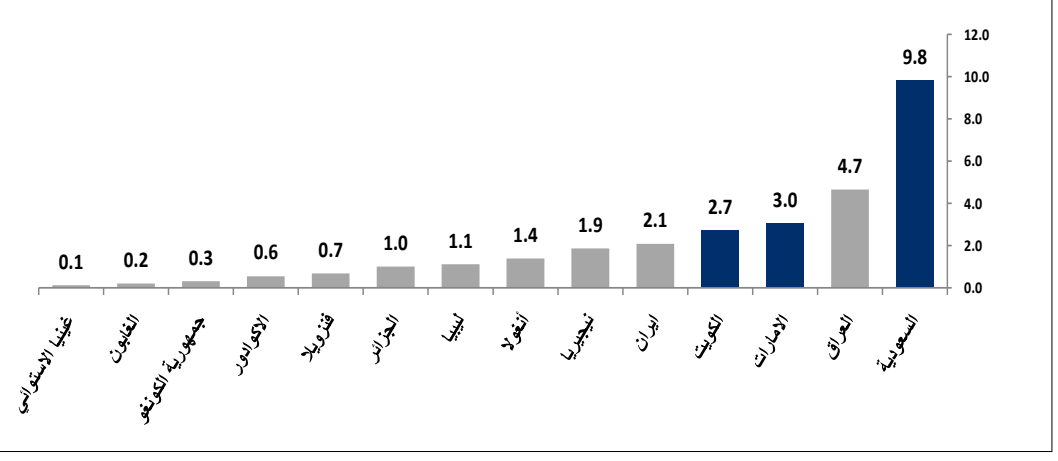

قال تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية عن العام 2019 – العام الذي انقضى: شهدت أسعار النفط في العام 2019 أكبر مكاسب تسجلها منذ ثلاثة أعوام مرتفعة بنسبة 34 في المائة، حيث أنهى مزيج خام برنت تداولات العام عند مستوى 67.77 دولار أمريكي للبرميل على خلفية تحسن آفاق النمو الاقتصادي مع اقتراب الولايات المتحدة والصين من توقيع الاتفاقية التجارية.

وكان النمو واضحاً على النطاق الأوسع لسوق السلع، حيث ارتفع المؤشر ذي الصلة بنسبة 6 في المائة خلال العام في ظل نمو كافة مؤشرات السلع الرئيسية تقريباً خلال العام، باستثناء سعر الغاز الطبيعي الذي شهد تراجعاً حاداً بأكثر من ربع قيمته. كما ساهم ايضاً في تعزيز أسعار النفط العديد من العوامل من ضمنها استمرار القيود التي فرضتها منظمة الأوبك على حصص الإنتاج طوال العام إلى جانب تراجع إنتاج إيران نظراً للعقوبات التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة. من جهة أخرى، ساهمت القضايا الجيوسياسية في المنطقة والهجمات التي تعرضت لها منشآت النفط السعودية في إضافة المزيد من الضغوط بما ساهم في زيادة تقلبات الأسعار على مدار العام 2019.

وارتفعت أسعار النفط على صعيد كافة الفئات تقريبا في العام 2019، حيث سجل مزيج خام برنت مكاسب بنسبة 34 في المائة ليغلق عند 67.77 دولار أمريكي للبرميل، في حين ارتفع سعر نفط الأوبك بنسبة 32 في المائة خلال العام ليغلق عند مستوى 68.0 دولار أمريكي للبرميل. إلا أن تلك المكاسب لم تنجح في رسم صورة دقيقة لتقلبات الأسعار خلال العام، حيث اتسع نطاق تقلبات سعر مزيج خام برنت خلال العام ليتراوح ما بين 74.94 دولار أمريكي للبرميل كحد أقصى و53.23 دولار أمريكي للبرميل كحد أدنى. كما أظهر متوسط سعر الخام خلال العام اختلافاً بيناً عن مستويات الأسعار المسجلة بنهاية العام. حيث بلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 64.3 دولار أمريكي للبرميل خلال العام مقابل 71.3 دولار أمريكي للبرميل في العام 2018، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي. وعلى نحو مماثل، شهد متوسط سعر خام الأوبك تراجعاً، حيث وصل إلى 64.0 دولار امريكي للبرميل في العام 2019، أي بانخفاض قدره 8.1 في المائة مقابل 69.7 دولار أمريكي للبرميل في العام 2018. أما بالنسبة لسعر خام النفط الكويتي، فقد سجل معدل تراجع أقل نسبياً في متوسط الأسعار بنسبة 6.7 في المائة، حيث بلغ متوسط السعر 64.4 دولار أمريكي للبرميل في العام 2019 مقابل 69.1 دولار أمريكي للبرميل في العام 2018.

وبدأ العام 2020 بارتفاع أسعار النفط بنسبة 4 في المائة تقريبا على مدار جلسات التداول الثلاث الأولى وكسره لحاجز 70 دولار أمريكي للبرميل للمرة الأولى منذ ثمانية أشهر تقريباً بعد الهجمات التي تعرضت لها إيران. إلا ان الأسعار فقدت من زخمها في ظل تراجع حدة التوترات لتنخفض الأسعار إثر ذلك بنسبة 9 في المائة تقريباً مقارنة بأعلى المستويات المسجلة خلال العام. وجاء هذا التراجع أيضا على خلفية الارتفاع غير المتوقع في مخزونات النفط الأمريكي في الأسبوع المنتهي في 3 يناير 2020 في ظل بلوغ زيادة مخزونات البنزين اعلى مستوياتها المسجلة في أربعة أعوام وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وظل الطلب على البنزين في الولايات المتحدة ضعيفاً في الآونة الأخيرة بما أدى إلى ارتفاع المخزونات في بداية العام. إلا ان بيانات المخزون للأسبوع المنتهي في 10 يناير 2020 أظهرت انخفاضاً قدره 2.5 مليون برميل على الرغم من استمرار ارتفاع مخزونات البنزين التي ارتفعت بواقع 6.7 مليون برميل خلال الأسبوع.

أما على جانب العرض، فقد بدأ العام بارتفاع إنتاج الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي جديد بلغ 13 مليون برميل يومياً وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. كما ذكر التقرير أن مخزونات الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تجاوزت 9 مليون برميل متخطية متوسط الخمس سنوات، فيما يعد مؤشراً حيوياً لمستوى المخزون المتوفر لدى قطاع النفط. وأظهر تقرير آخر أن إنتاج النفط في النرويج بلغ أعلى مستوياته المسجلة في تسعة أعوام بعد أن بدأ تشغيل حقل يوهان سفير دروب في بحر الشمال الذي بلغ انتاجه 350 ألف برميل يومياً بما ساهم في رفع إنتاج البلاد إلى 1.76 مليون برميل يومياً.

تراجع إنتاج منتجي أوبك بشكل طفيف خلال ديسمبر 2019 مقارنة مع نوفمبر 2019 حيث بلغ حوالي 29.6 مليون برميل يوميا. تراجع الإنتاج في المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة خلال هذا الشهر قابله جزئياً ارتفاع الإنتاج في أنغولا. المضاربات المحيطة بالمجموعة التي تمدد الموعد النهائي الحالي لخفض الإنتاج حتى نهاية العام قد بدأت بالفعل بالتأثير على الرغم من أن مستوى التعاون والامتثال من قبل الدول غير الأعضاء في أوبك لم يتحدد بعد. هذا وتوقعت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير، زيادة قدرها 100 ألف برميل يوميا في الإمدادات من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك في العام 2020. كما أشار التقرير إلى مستوى امتثال بلغ نسبة 142 في المائة لدول الأوبك وحلفاؤها مع نسبة امتثال أعلى لدول الأوبك حيث بلغت النسبة 181 في المائة في حين أن نسبة امتثال المنتجين من خارج الأوبك بلغت 59 في المائة.

◆ خام النفط الكويتي سجل معدل تراجع أقل نسبياً بنسبة 6.7 بالمئة

انطلاق حاشد للمعرض برعاية الوزيرة العقيل وحضور اقتصادي لافت

مهدي: لـ «هوريكا الكويت» قيمة عالية وخطة التنمية تحتاج لازدهار خدمات الضيافة

◆ العنجري: حققنا مؤشرات نجاح قياسية .. ولا يمكن الاستمرار بمعزل عن الاتجاهات السائدة

◆ أعداد غير مسبوقة من الشركات العارضة والمشاركين في مسابقات الطهي والزوار المتوقعين

جانب من الافتتاح

وسط اجواء احتفالية حاشدة انطلقت اليوم الاثنين في ارض المعارض الدولية في مشرف الدورة السنوية التاسعة لمعرض "هوريكا الكويت" للضيافة والصناعات الغذائية وتجهيزات الفنادق والمطاعم وذلك برعاية وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، ممثلة بالامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي وحضور عدد من سفراء الدول والبعثات الدبلوماسية والتجارية وهيئات وشخصيات اقتصادية ورؤساء ومدراء الجهات الراعية والمشاركة في المعرض.

وقال الدكتور مهدي في الافتتاح أن هذا المعرض "يحقق منذ تسعة اعوام، النجاح تلو النجاح، ويساهم بنمو عدد من اهم القطاعات المتعلقة بحياة الكويتيين والمقيمين وبامنهم الغذائي وصحتهم ورفاهيتهم ورغد عيشهم...ويتمتع بقيمة عالية متعددة الجوانب، حيث أن قطاعات الضيافة والصناعات والخدمات الغذائية، وتجهيزات الفنادق والمطاعم والسفر تقوم بدور مميز في الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد".

واعرب مهدي عن "أمله بأن يتعزز دور هذه القطاعات أكثر فاكثر في السنوات القليلة المقبلة، لأنه يتلاقى مباشرة مع أغلب محاور واهداف "رؤية الكويت 2035" و"كويت جديدة، ذلك أن خطة التنمية، المنبثقة عن تصور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، تركز على حشد كافة الجهود من أجل تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي رائد اقليميا بحلول عام 2035. وهذا الهدف الاستراتيجي يحتاج لبيئة مزدهرة بمنتجات وخدمات الضيافة التي يختص بها معرضكم هوريكا الكويت".

ايراد القطاعات غير النفطية

ولفت مهدي إلى أن "الركيزة السادسة من رؤية "كويت جديدة" تنص على تطوير السياحة الوطنية، وتهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص، وتنويع القاعدة الانتاجية، من أجل تطوير اقتصاد مزدهر ومتنوع للحد من اعتماد الدولة بشكل رئيسي على عائدات صادرات النفط. وكل هذه البنود تتطلب أيضاً ازدهارا كافيا للانشطة والاختصاصات التي يغطيها معرض هوريكا الكويت".

واضاف: "حتى في الظروف الحالية، أي قبل انجاز الرؤية، فإن قطاع الضيافة يأتي في مقدمة القطاعات غير النفطية ايرادا، خاصة في السنوات التي يتراجع فيها دخل قطاع النفط ودخل وقطاع البناء والتشييد. ولا شك أن هذه المكانة ستزداد مع الوقت، في ظل توقعات بنمو قطاع السياحة الكويتي ككل بنسبة 4.8% سنويا من هنا وحتى العام 2028".

وتوقع مهدي أن تزداد هذه المكانة "أكثر مع تحول البلاد إلى مركز مالي وتجاري ومع مشروع مدينة الحرير وانجاز الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية الصين الشعبية في اطار مشروعها "مبادرة الحزام".

وأكد أن "التنمية التي نؤمن بها ونسعى إليها تهدف في نهاية المطاف إلى تحسين مستوى حياة الانسان وإلى رفاهيته. وإننا ندرك أن ازدهار الاقتصاد وخدمات ومرافق الترفيه والضيافة، وغيرها مما نطمح إليه في "كويت جديدة"، سينعكس ايجابا على تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين وعلى تطوير ركيزة البيئة المعيشية المستدامة، وتوفير رعاية صحية بجودة عالية، بما في ذلك الاهتمام أكثر فأكثر بالغذاء الصحي للحد من الأمراض المزمنة".

وذكر امين عام المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية أن "على مؤسسات الدولة مسؤولية كبيرة في تشجيع هذا القطاع وتسهيل شؤونه وشؤون السياحة عامة، لاسيما لجهة المشاريع ذات الصلة، الواردة في خطة التنمية"، أعرب عن الأمل "أن تُوفق في الاستجابة لما يطلب منا في سبيل ذلك، وفي تقديم كل ما يمكن أن يساعد على حشد طاقات مختلف القطاعات الانتاجية والخدماتية، في القطاع العام والقطاع الخاص، من أجل كويت جديدة وكويت أفضل بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي كويت توفر مقومات الحياة الكريمة والرخاء لكل شعبنا. كويت تؤمن للاجيال القادمة اسس متينة للتنمية البشرية، واحدث البنى التحتية وأكثرها تطورا، ومدناً ذكية، وحوافز بنيوية تضمن استمرار التقدم والاصلاح في الاقتصاد، وتصحح ادارة الموارد وتسيير شؤون المجتمع والدولة، وتُوفر للجميع فرصة المشاركة في انجاز محاور التنمية والاصلاح وتحديثها كلما تطلب الامر ذلك.".

وختم :"إن الكويت تزخر بالامكانيات وبالطاقات والارادات، فلنضمن لها الموقع اللائق بها وبشعبها وقيادتها والمستقبل الذي يستوعب احلام شبابها. وخلال هذا المسيرة نحو هذه الاهداف لا بد من تقدير كل جهد مميز يساهم في هذه الأهداف، مثلما هي جهود منظمي هذا المعرض / والملتقى السنوي لصُنّاع ومُسوقي ومطوري الضيافة، وتحديدا جهود الدكتور مهدي في شركة "ليدرز جروب للاستشارات والتطوير" بادارة الاخت الكريمة نبيلة العنجري المعروفة بدورها ولمساتها في العديد من مشاريع التنمية والاصلاح في عدة مجالات".

نجاحات غير مسبوقة

وكان برنامج الافتتاح بدأ بكلمة لمدير عام شركة "ليدرز جروب" للاستشارات والتطوير المنظمة للمعرض نبيلة العنجري، التي رحبت بالحضور وقالت أن "هوريكا الكويت" "أصبح في آن واحد، حدثاً، ومهرجاناً ومؤتمرا سنوياً، لجميع شركائنا صناعُ الضيافة، من شركات للصناعات الغذائية، وتجهيزات الفنادق ومطاعم ورواد معنيين بقطاعات السفر والطيران والبنُوك وتكنولوجيا وغيرها".

وقالت العنجري أن "هوريكا الكويت" "يكبر بفضل اجتماعكم فيه ومعهُ، وبفضل مواكبته المنظمة لمَستجدات هذه القطاعات سنوياً، وصولا اليوم إلى الاحتفال بتحقيق مؤشرات نجاح قياسية شاملة، أي من حيث عدد ونوع الجهات الراعية، وعدد ونوع الشركات والجهات العارضة، ومن حيث وصول عدد المشاركين في مسابقات الطهي المصاحبة للمعرض، وكذلك من حيث ارتفاع طلبات الرغبة بزيارة المعرض التي وصلتنا الكترونيا إلى ارقام غير مسبوقة، وأيضا وأيضا، من حيث ازدياد الاهتمام الخارجي، ليس فقط بانضمام علامات ومنتجات عالمية جديدة من وراء البحار، بل ايضا بمشاركة عدة مجالس اعمال اجنبية (Business Councils) وذلك لاول مرة".

واكدت على أن "هذه المؤشرات البالغة الأهمية تسمح لنا التأكيد بكل ثقة عن تحقيق "هوريكا الكويت 2020" قفزة نوعية وكمية، متحديا الكثير من الظروف والمصاعب. وما يزيدها قيمة هو انها تتحقق في وقت لم تنل السياحة في الكويت الاهتمام المناسب، خلافا لكل دول المنطقة ودول العالم. ونتيجة لذلك فان مساهمة السياحة، التي تنعكس مباشرة على الضيافة ككل، تستمر ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي".

وقارنت العنجري بين "مساهمة السياحة في الكويت التي لا تتعدى 2.8% للعام 2018 ولا تبلغ المليار دينار" وبين "بلوغ هذه النسبة عدة اضعاف في جميع الدول الخليجية الشقيقة"، حيث "تخططت دولة الامارات الشقيقة النسبة العالمية مع مساهمة السياحة والسفر بأكثر من 12% من اجمالي الناتج المحلي، وقطعت المملكة العربية السعودية الشقيقة شوطا سريعا في تنفيذ استراتيجيتها الساعية لرفع نسبة مساهمة السياحة من 3% إلى 10% في غضون 10 سنوات مع 1.5 مليون وظيفة معظمهم من الشباب.. وفي كل من البحرين وقطر بدأت النسبة تتخطى الـ10%، بينما بدأت سلطنة عمان تنفيذ استراتيجيتها لرفع مساهمة قطاع السياحة والسفر من اقل من اكثر من 6% في 2017 إلى 9% في السنوات القليلة القادمة".

وعن قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي وفي القلب منه الضيافة، اوضحت العنجري أنه "لا يمثل فقط 11% من القوى العاملة في العالم، بل أكثر بكثير. ففي العام 2018، سجل هذا القطاع، للعام التاسع على التوالي، نموا اسرع من نمو اجمالي الناتج المحلي العالمي [3.9% مقابل 3.2%]، ليكون، بعد قطاع الصناعة، ثاني اسرع القطاعات النمو سابقا قطاعات التكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية. وقد مثل القطاع 20% من اجمالي فرص العمل الجديدة منذ العام 2013".

وقالت أن "كل هذه الاحصائات والأرقام تؤكد أننا في حضرة اتجاهات عالمية واقليمية، وأن الكويت لا يمكن ان تبقى بمعزل عن هذه الاتجاهات السائدة، كما تؤكد أن السياحة والسفر والضيافة والترفيه، في الدول الاكثر تقدما ونموا وثراء، تشكل رافدا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وبناء عليه دعت إلى أن تنال "هذه المجالات في الكويت اعلى درجات الاهتمام، من قبل الحكومة والدولة ومراكز القرار، لملاقاة جهود القطاع الخاص الكويتي في استثماراته الضخمة، خاصة مع الآمال الكبيرة المعلقة على بتحقيق احلام التنمية والكويت الجديدة... وكذلك لملاقاة نمو وتطور صناعة السياحة والسفر في المنطقة خاصة وأن الدراسات تتوقع ان يقفز حجم مساهمة السياحة المباشر في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من 58 مليار دولار في 2018 إلى 120 مليار دولار في العام 2027".

وتابعت: "اننا نؤمن في شركة "ليدرز جروب للاستشارات والتطوير بأن علينا، وعلى القطاع الخاص عامة، المبادرة والمثابرة في ضوء المستجدات والتحديات ومتطلبات السوق وحاجات المجتمع والناس.اننا ملتزمون بالمساهمة في كويت جديدة لاننا نعتقد انها مسؤولية كل مواطن وكل جهة عامة او خاصة، انطلاقا من وعي تحديات المستقبل".

وتحدثت العنجري عن عدة مبادرات بدأتها "ليدرز جروب" مؤخرا "تساهم بشكل أو آخر في تطوير المجالات التي يختص بها معرضنا وغيرها من مشاريع تعني بمستقبل الكويت، ومن ذلك إعداد دراسات وتقارير متخصصة في شؤون الضيافة والسياحة والغذاء والترفيه محليا وخارجيا، وانشاء شبكة إعلامية اجتماعية الكترونية ترصد وتُقيّم مستجدات المشاريع والخدمات، وتروج في الوقت نفسه لمعالم الكويت وبرامجها ومشاريعها الجديدة في هذه المجالات".

ورأت "أن المثابرة لا بد ان تؤتي ثمارها، ونثق أنه كلما تضافرت جهود الدولة وجهود القطاع الخاص كلما ساهمنا في تقدم مستوى تنافسية وبيئة الأعمال ونهضة الكويت ودورتها حياتها الاقتصادية والتجارية والاستهلاكية، ويزيد من مكاسب مؤسسات الضيافة والانشطة والقطاعات التي تصب في تحقيق حلم رؤية كويت جديدة مزدهرة".

وتوجهت العنجري بالتحية للوزيرة العقيل والدكتور مهدي وجميع المشاركين والعارضين، والجهات والشركات الراعية والداعمة، وشركة "هوسبيتاليته سرفيسز" اللبنانية ومديرها العام جومانة دموس سلامة التي تتعاون مع ليدرز جروب في اقامة المعرض، مع الامل "أن نحتفل العام المقبل بالدورة العاشرة من المعرض مع مزيد من مؤشرات النجاح، لنؤكد معاً ودائما أن الكويت قادرة على اللحاق بأكثر الدول تطورا في هذا مضمار الضيافة بمختلف خدماتها ومرافقها".

أكد أن «اليسره» تلبي احتياجات السوق المحلي وفق برامج جودة معتمدة

محمود: 10 في المئه نمو سنوي لسوق المواد الغذائية في الكويت

ايمن محمود

قال المدير التنفيذي في شركة اليسره للمواد الغذائية، أيمن محمود، إن سوق المواد الغذائية للضيافة والمطاعم في الكويت يشهد معدل نمو سنوي بنسبة تصل إلى 10 في المئة بدعم من الطلب المتزايد من قبل المستهلكين في الكويت والذين يتميزون بأنهم انتقائيين ويبحثون عن المنتجات المختلفة ذات الجودة العالية.

وأضاف محمود في تصريحات صحافية علي هامش افتتاح معرض "هوريكا الكويت" السنوي الذي افتتح امس أن "اليسره " تلبي احتياجات السوق المحلي وفق برامج جودة معتمدة تواكب الذوق المحلي وتعمل جاهدة على إثراء السوق بمنتجات متميزة تلائم كافة احتياجات المواطنين والمقيمين. وأشار الي أن قطاع المواد الغذائية يعد أحد أهم القطاعات الرئيسية التي تحتاجها الكويت للإنتقال بالإقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة تساعد الحكومة ومراكز القرار على تحقيق خططها المالية والاقتصادية والتنموية بعيدة المدي .

وأوضح أن الصناعة الغذائية تعد من ابرز الصناعات الرئيسية التي تحتاجها الكويت وتتطلب توفير بيئة مناسبة لإحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي العام حسب ما ورد في خطة التنمية .

ولفت محمود الي أن معرض "هوريكا " أصبح يمثل علامة مضيئة في تطوير وتحديث قطاع الغذاء والضيافة، مدللا على ذلك بحرص الشركات الكبرى على المشاركة في المعرض سنويا ، وخصوصا مع تواجد عدد من وكالات السلع الغذائية المختلفة، التي تقدم حلولا جديدة في عالم التسويق الغذائي وتحسين مستوى الخدمة والمحافظة على الجودة في ذات التوقيت .

وأوضح ان أهمية المشاركة في هذا المعرض سنويا تاتي نتيجة لخبرة "هوريكا" الكبيرة في هذا المجال،مؤكدا ان اقامة المعرض سنويا ياتي تعزيزا لفرص التقاء كافة المتخصصين والمؤثرين في قطاع الغذاء والقطاع الفندقي في الكويت، خاصة للشركات التي تهتم بتسويق منتجات والبضائع المميزة لجميع العملاء في السوق الكويتي والخليجي . وفيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية للمعرض وقطاع الأغذية خلال هذه المرحلة وفي معرض " هوريكا " أفاد ان جميع الدول تولي اهتماما خاصا و بالغا بالصناعات الغذائية، مشيرا الى ان تواجد الشركات والوكالات الحصرية والماركات العالمية للمواد الغذائية ذات الجودة في منطقة الخليج ككل تعمل على تعزيز السوق التجاري والتنافسي لتلك الصناعة في الكويت .